المحاضرة الحادية عشر: الشركات ذات الطبيعة المختلطة

التوصية بالأسهم، ذات المسؤولية المحدودة، ذات المسؤولية المحدودة والشخص لوحيد

بالإضافة إلى شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي، وشركات الأموال التي تقوم على الاعتبار المالي يوجد فئة ثالثة من الشركات التجارية تقوم على الاعتبار الشخصي والمالي في نفس الوقت وقد صنفها الفقهاء ضمن الشركات ذات الطبيعة المختلطة. وتضم هذه الفئة من الشركات شركات المسؤولية المحدودة بنوعيها وشركة التوصية بالأسهم.

أولا: شركة التوصية بالأسهم

شركة التوصية بالأسهم نوع من الشركات التي تجتمع فيها صفات شركات الأموال وشركات الأشخاص. إذ ينقسم رأسمالها إلى أسهم ومن جهة أخرى تحتوي نوعين من الشركاء، شركاء متضامنين يتحملون ديون الشركة بلا حدود وبالتضامن وشركاء موصين لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس المال.

إن إيجابياتها تتمثل في الضمانات التي يقدمها رأس المال (خاصة أن القانون فرض له حدا أدنى، إضافة إلى تبسيط قواعد سيرها وحياتها عامة مقارنة مع قواعد شركة المساهمة ؛ كما أنها تسمح بفصل سلطة اتخاذ القرارات فيها عن ملكية رأس المال، الأمر الذي يطغى على حياة شركة المساهمة.

تخضع هذه الشركة، حسب المادة 715 ثالثا إلى القواعد السارية على شركة التوصية البسيطة، وشركة المساهمة دون المواد المنظمة لكيفيتي إدارة شركة المساهمة، مع بعض المواد الخاصة بها.

1- تأسيس شركة التوصية بالأسهم: سنتطرق هنا إلى الشروط المتعلقة بالشركاء وبرأس المال.

أ- الشركاء: تتضمن شركة التوصية بالأسهم نوعين من الشركاء:

*** المتضامنين:** طالما أن مسؤوليتهم عن ديون الشركة تضامنية وغير محدودة، فإنهم يكتسبون وجوبا صفة التاجر، لا يشرط القانون أكثر من متضامن واحد في الشركة.

*** الموصين:** لا يتحملون خسائر الشركة إلا في حدود حصصهم في رأس المال ويشترط القانون أن لا يقل عددهم عن ثلاثة.

ب- رأس المال: يكون لرأسمال شركة التوصية بالأسهم حدا أدنى هو 5 ملايين دج إذا لجأت الشركة إلى الادخار العام ومليون دج في الحالة المخالفة.

رأسمال الشركة مقسم إلى أسهم، وتكون حصص الشركاء مبدئيا من أي نوع حصص كان نقدية أو عينية أو عمل، باستثناء الحال بالنسبة للشركاء الموصين، الذين لا يمكنهم تقديم حصص عمل.

2- حياة شركة التوصية بالأسهم: سنتطرق هنا إلى تسيير شركة التوصية بالأسهم، وإلى مجلس مراقبتها.

أ- إدارة شركة التوصية بالأسهم: ويعين المسير أو المسيرون الأولون للشركة بموجب القانون الأساسي أو يعينون لاحقا من طرف جمعية الشركاء. ويمكن أن يكونوا شركاء متضامنين أو من الغير؛ لكن لا يمكن لشريك موصي أن يكون مسيرا وإلا تحمل الديون الناتجة عن العقود التي أبرمها بهذه الصفة بشكل متضامن وغير محدود مع الشركاء المتضامنين.

يتمتع المسير بأوسع السلطات للتصرف باسم الشركة التي تلتزم بأعماله، حتى إن تجاوزت حدود القانون الأساسي، وذلك في علاقاتها مع الغير.

ب- مجلس مراقبة شركة التوصية بالأسهم: نظم المشرع مجلسا في إطار الشركة لمراقبة المسير أو المسيرين، لا يتشكل إلا من الشركاء الموصين ويجب أن يكون عدد أعضائه 3 على الأقل، ويتجلى دور هذا المجلس في مراقبة أعمال التسيير، ويقدم المجلس تقريرا سنويا للجمعية العامة عن عمله.

3- انحلال شركة التوصية بالأسهم: تنحل شركة التوصية بالأسهم لأسباب عامة، أو لأسباب خاصة هي خسارة ثلاثة أرباع رأسمال الشركة، نزول عدد الشركاء عن الحد الأدنى المفروض قانونا، وفاة أحد الشركاء المتضامنين، أو وقائع قانونية أخرى تصيب شريك متضامن.

مثال: شركة التوصية بالأسهم "أفق للاستثمار"

شركة "أفق للاستثمار" هي شركة تم تأسيسها في الجزائر بهدف تطوير مشاريع تجارية وصناعية كبيرة في مجال الاستثمار العقاري والمشروعات الكبيرة. هي شركة توصية بالأسهم تعتمد على جمع رأس المال عبر أسهم يُباع جزء منها للجمهور، بينما يظل البعض الآخر محصورًا بين الشركاء المؤسسين. تتكون الشركة من نوعين من الشركاء: الشركاء المتضامنين الذين يتخذون قرارات إدارة الشركة، والشركاء الموصين الذين يستثمرون المال ولكن لا يشاركون في إدارة الأعمال اليومية.

الأركان العملية لشركة التوصية بالأسهم:

1. الشركاء:

- **الشركاء المتضامنين:** تم تعيين خمسة شركاء متضامنين يتحملون المسؤولية الكاملة وغير المحدودة تجاه الشركة. هؤلاء الشركاء يكتسبون صفة التاجر ويقومون بإدارة الأعمال اليومية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- **الشركاء الموصين:** تضم الشركة عشرة شركاء موصين. هؤلاء الشركاء يساهمون في رأس المال ولا يتحملون أي خسائر تتجاوز حصصهم المالية في الشركة. لا يمكن لهم تقديم حصص عمل، حيث أنهم يقتصرون على دور التمويل فقط.

2. رأس المال:

- تم تحديد رأس المال للشركة بـ 7 مليون دينار جزائري تم جمعها عن طريق الاكتتاب العام. تم تقسيم رأس المال إلى أسهم تُعرض على الجمهور في الأسواق المالية.
- حصص الشركاء المتضامنين تمثل جزءًا كبيرًا من رأس المال، بينما يقدم الشركاء الموصون حصصًا نقدية وعينية.

طرق تأسيس الشركة:

1. تأسيس شركة التوصية بالأسهم:

تم تأسيس "أفق للاستثمار" عن طريق اتفاق بين الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين، حيث تم التوقيع على العقد الذي ينظم العلاقة بينهم وتحديد حقوق وواجبات كل طرف في الشركة. كما تم تحديد هيكل رأس المال وآلية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء وفقًا للقانون الأساسي.

2. إدارة الشركة:

- **إدارة عبر المسيرين:** تعين الشركاء المتضامنين مسيرين لإدارة الشركة. هؤلاء المسيرون لديهم سلطات واسعة في اتخاذ القرارات والتصرف باسم الشركة، حتى وإن تجاوزوا أحيانًا حدود القانون الأساسي، طالما أن تصرفاتهم كانت بحسن نية مع الأطراف الثالثة.
- **دور الشركاء الموصين:** على الرغم من أنهم لا يشاركون في إدارة الشركة، إلا أن الشركاء الموصين لهم حق في مراقبة أداء الشركة عبر مجلس المراقبة.

أجهزة شركة التوصية بالأسهم:

1. مجلس المراقبة:

يتكون مجلس المراقبة من ثلاثة من الشركاء الموصين. يتولى هذا المجلس مهمة مراقبة سير العمل في الشركة ويقدم تقارير سنوية للجمعية العامة حول أداء الإدارة والمسيرين.

2. الجمعية العامة:

- يتم تنظيم الجمعية العامة سنويًا حيث يتم مناقشة قرارات استراتيجية مثل التوسع في مشاريع جديدة أو تعديل في هيكل رأس المال.
- يتم استدعاء الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين لحضور هذه الاجتماعات، حيث يتخذ الشركاء المتضامنين القرارات الرئيسية بينما يتابع الشركاء الموصون سير العمل.

انحلال شركة التوصية بالأسهم: تتضمن الأسباب المحتملة لانحلال "أفق للاستثمار" الأسباب العامة مثل خسارة رأس المال أو الوفاة المفاجئة لأحد الشركاء المتضامنين. على سبيل المثال:

- إذا خسرت الشركة ثلاثة أرباع رأس مالها بسبب فشل مشروع كبير، فإن ذلك قد يؤدي إلى قرار الجمعية العامة بتصفية الشركة.

- إذا توفي أحد الشركاء المتضامنين، فهذا قد يؤدي إلى انحلال الشركة أيضًا إذا لم يتم الاتفاق على تكملة الشراكة أو تعيين بديل.

ثانيا: الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تعتبر هذه الشركة أحدث الشركات التجارية ظهورا، ظهرت لأول مرة في ألمانيا سنة 1892، تلبية لاحتياجات أرباب العمل الراغبين في تحديد مسؤوليتهم عن ديون مشاريعهم التجارية، ثم أخذ بها التشريع الفرنسي، وقد اقتبس المشرع الجزائري أحكام هذه الشركة من قانون الشركات الفرنسي، كما كرس الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد، التي عدلت وتممت أحكامها في القانون التجاري.

1- الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء: تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات طابع مختلط باعتبارها وسط بين شركات الأشخاص والأموال، على أساس أنها تجمع في ثناياها بين خصائص شركات الأشخاص ومزايا شركات الأموال، فهي تقترب من شركات المساهمة من حيث أنها تتكون من شركاء لا يتمتعون بصفة التاجر، ولا يسألون إلا بنسبة ما قدموه من حصص، غير أنه أجاز للشريك تقديم حصة من عمل وفي هذا تقترب من شركات الأشخاص، فهي ذات طبيعة خاصة إذ تعد شركة أشخاص بين الشركاء وشركة أموال بين الدائنين، تتكون كأصل من شريكين أو أكثر، ولا يزيد عددهم عن خمسين شريكا، إلا أن المشرع أجاز إنشاء شركة ذات المسؤولية المحدودة بشخص واحد استثناء.

أ- تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء: تجمع الشركة ذات المسؤولية المحدودة بين أحكام شركات الأشخاص وشركات الأموال. فمن شركات الأموال تستمد تحديد مسؤولية الشريك بقيمة حصته وانتقال الحصص للورثة عند الوفاة. أما من شركات الأشخاص، فتأخذ تحديد عدد الشركاء، إمكانية تقديم الحصص العينية، وعدم تداول الحصص بالطرق التجارية. وتبرز الفروق الأساسية في شروط رأس المال، عدد الشركاء، واسم الشركة.

*** القواعد الخاصة برأسمال الشركة:** يتكون رأس مال هذه الشركة من الحصص التي يقدمها الشركاء، والتي يمكن أن تكون حصصا نقدية أو عينية أو من عمل، فهي بذلك تشبه شركات الأشخاص، كما أن الحد الأدنى لرأس مالها يحدد بكل حرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة، ويقسم إلى حصص إسمية متساوية القيمة، ولا يمكن أن تكون حصص الشركاء ممثلة في سندات قابلة للتداول، بل يجب أن تكون حصصا إسمية.

*** القواعد المتعلقة بعدد الشركاء:** يشترط ألا يتجاوز عدد الشركاء (50) شريكا وإلا تم تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل سنة، وإن قل عن اثنين أجاز تحويلها إلى شركة ذات الشريك الوحيد، دون أن تتعرض إلى تصحيح وضع الشركة خلال سنة من تاريخ الحل بقوة القانون، ويجوز بعد انقضاء هذه المهلة لكل من يهمه الأمر أن يطلب حلها.

*** القواعد المتعلقة بعنوان أو اسم الشركة:** أعطى المشرع للشركة حق الخيار في أن تتخذ لها اسما تجاريا مستمدا من طبيعة عملها، وفي هذه الحالة تختلف عن غيرها من شركات الأشخاص وتقترب من شركات الأموال التي تعين اسما يستمد من موضوعها، أو أن تتخذ لها عنوانا يذكر فيه اسم شريك أو أكثر، مع ذكر عبارة وشركاته" أو "شركاتهم"، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن عنوان الشركة يشبه عنوان شركة الأشخاص، وعلى هذا الأساس الزم المشرع في هذه الحالة ضرورة ذكر عبارة "شركة ذات مسؤولية محدودة" أو أول أحرف منها "ش.ذ.م.م"، وذلك منعا للبس الذي قد يقع فيه الغير في اعتقاده أنها شركة تضامن أو توصية بسيطة، ويجب ذكر هذا العنوان والتوقيع به على جميع العقود والمستندات الصادرة من الشركة، قد رتب المشرع على مخالفة ذلك عقوبات جزائية.

تُسلم قيمة الحصص المسددة لمدير الشركة بعد تسجيلها في السجل التجاري، ويُشترط لحماية دائني الشركة تحديد قيمة الحصص العينية في النظام الأساسي، مع تقييمها بواسطة خبير تعينه المحكمة، على أن يُرفق تقريره بالنظام الأساسي. تختلف المسؤولية التضامنية عن تقدير الحصص العينية حسب المرحلة: فعند التأسيس تشمل جميع الشركاء، أما عند زيادة رأس المال فتقتصر على المديرين والشركاء الجدد.

ب- إدارة وتسيير الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة من قبل المدير وجمعية الشركاء، حيث يختار المسير في هذا النوع من الشركات، من طرف الشركاء أو من الغير في القانون الأساسي أو بعقد لاحق، وذلك من واحد أو أكثر

من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة، ويمكن عزله أيضا من قبلهم، يتمتع المدير بسلطة واسعة للتصرف باسم الشركة وفي جميع الظروف، حتى ولو كانت تلك الأعمال خارجة عن نطاق موضوعها.

ج- الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة: إذا تجاوز عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة خمسين شريكًا، يُمنح للشركة أجل سنة لتصحيح وضعها إما بالتحول إلى شكل قانوني آخر أو الانقضاء. وإذا انخفض عدد الشركاء إلى شريك واحد، يمكنها التحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة لشخص واحد.

أما في حال خسارة نصف رأس المال، تُلزم المادة 589 من القانون التجاري المديرين باستشارة الشركاء حول قرار حل الشركة، مع منحهم مهلة أربعة أشهر لاتخاذ القرار، تبدأ من تاريخ المصادقة على الحسابات. وفي حال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، يمكن لأي ذي مصلحة طلب حل الشركة قضائيًا، مع تحميل المديرين المسؤولية المدنية والجزائية.

مثال: شركة "الريادة للتقنيات الحديثة"

شركة "الريادة للتقنيات الحديثة" هي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في الجزائر في عام 2020، تختص بتطوير وبيع الأنظمة التقنية الحديثة وتقديم خدمات استشارية للشركات. تأسست الشركة برأس مال قدره 5 ملايين دينار جزائري، وشارك فيها 4 مؤسسين، وهم "حسن بن عبد الله"، "فاطمة الزهراء بن علي"، "عادل بن سعيد"، و"نور الدين بن محمود".

الأركان العملية لشركة ذات المسؤولية المحدودة:

1. تكوين الشركة:

- تم تأسيس شركة "الريادة للتقنيات الحديثة" بموجب عقد رسمي بين الشركاء الأربعة. رأس المال المحدد في النظام الأساسي كان 5 ملايين دينار جزائري، مقسمًا إلى حصص نقدية بقيم متساوية بين الشركاء.
- تم تحديد حدود المسؤولية بناءً على الحصص التي يملكها كل شريك. بالتالي، يقتصر التزام كل شريك على مقدار حصته في رأس المال.

2. خصائص الشركة:

- عدد الشركاء:

- تتكون الشركة من 4 شركاء، وهو عدد مقبول ضمن الإطار القانوني لشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث يجب ألا يتجاوز عدد الشركاء 50.

- حصص رأس المال:

- تم تحديد رأس المال في الشركة بـ 5 ملايين دينار جزائري، ويمتلك كل شريك حصة متساوية. ولا يمكن تداول هذه الحصص بين الشركاء أو مع أطراف خارجية إلا بموافقة جميع الشركاء.

- اسم الشركة:

- اسم الشركة هو "الريادة للتقنيات الحديثة"، وقد أضيفت عبارة "ش.ذ.م.م" في نهاية الاسم للدلالة على أنها شركة ذات مسؤولية محدودة.

3. إدارة الشركة:

- يتم إدارة الشركة بواسطة "حسن بن عبد الله" الذي تم تعيينه كمدير من قبل الشركاء في الاجتماع التأسيسي.
- يملك المدير سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الشركة والتعامل مع الغير في إطار أنشطة الشركة.
- لا يحق للمدير اتخاذ قرارات تتجاوز الأغراض التي تم تحديدها في النظام الأساسي للشركة.

4. أسباب انقضاء الشركة:

- تجاوز عدد الشركاء:

- إذا قررت الشركة إضافة شريك جديد في المستقبل، فإن العدد يجب ألا يتجاوز 50 شريكًا. وإذا تم تجاوز هذا العدد، فإنه يجب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خلال سنة من تجاوز العدد.

- انخفاض عدد الشركاء:

- إذا حدث أن يظل الشريك الوحيد في الشركة بسبب انسحاب أو وفاة أحد الشركاء، يمكن تحويل الشركة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة لشخص واحد (SARL à associé unique).

- خسارة نصف رأس المال:

- في حال تعرضت الشركة لخسارة تصل إلى نصف رأس المال أو أكثر، يتعين على المدير استشارة الشركاء خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر لتقرير ما إذا كان سيتم حل الشركة أو اتخاذ تدابير أخرى.

- إذا لم يتم اتخاذ القرار خلال هذه الفترة، يمكن لأي طرف ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة حل الشركة.

ثالثا: المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة

إن سماح المشرع بموجب الأمر رقم 96-27 للخواص إفراغ مشروعاتهم في قالب شركة بصورة منفردة، له دلالة على اتجاه إرادته نحو سد باب التحايل ولجوء هؤلاء إلى تشكيل شركات وهمية من طرف شركاء لهم أغلبية رأس المال، فهذا الاتجاه يبدو أنه قد أملته الضرورات العملية التي أعقبت سياسة انتهاج اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من أجل التنمية، وهذه الشركة ليست شكلا جديدا يضاف إلى أشكال الشركات، بل هي شركة ذات مسؤولية محدودة لا تضم إلا شخصا واحدا كشريك وحيد"، وتسمى بـ مؤسسة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة، لأن هذا النوع من الشركات هو الذي يستغل لتحويل المشروعات الفردية عن طريق ممارسة نشاطها.

1- خصائص مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة: بالإضافة إلى الخصائص التي تتمتع بها الشركة ذات المسؤولية عموما فإن مؤسسة الشخص الوحيد تتميز ببعض الخصائص تنفرد بها والتي تظهر من خلال:

أ- مزايا الشركة ذات الشخص الوحيد: تظهر الفائدة القصوى لهذه الشركة في:

- الفصل بين صاحب الشركة ومؤسسته يمنحها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، مما يحد من مسؤولية صاحبها عن ديونها في حدود حصصه برأس المال. لضمان الفائدة، يجب الالتزام بالقواعد القانونية.

- التكريس القانوني للشركة ذات الشخص الوحيد يتيح للشركات ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء التحول إلى شركة ذات شخص واحد دون خطر الحل القضائي. هذه الميزة تنطبق على جميع الشركات التي تصبح مملوكة لشخص واحد، ويمكنها التحول إلى شركة ذات شريك وحيد لحين النظر في طلب الحل القضائي.

- تقدم هذه الشركة ذات الشخص الوحيد كنظام قانوني فائدة عملية لا جدال فيها، لتنظيم تجمع الشركات بالسماح لها بتكوين شركات تابعة لها 100% للشركة الأم كشريك وحيد.

- من شأن هذه الشركة حماية المؤسسات العائلية، بمنح الورثة إمكانية توزيع حصص الشركة بينهم في حالة وفاة الشريك الوحيد (المورث)، وهذا يجنبهم بيع المؤسسة واستيفاء حقهم في الميراث.

ب- مساوئ الشركة ذات الشخص الوحيد: تظهر مساوئ هذه الشركة في:

- الخطر الرئيسي في الشركة ذات الشخص الوحيد يكمن في صعوبة الفصل بين تصرفات الشركة كشخص معنوي وتصرفات الشريك كفرد. إذا لم يلتزم الشريك بالفصل بين أمواله الشخصية وأموال الشركة، فقد يفقد ميزة المسؤولية المحدودة، ويتعرض للمسؤولية الشخصية عن ديون الشركة. كما يمكن ملاحقته قضائيًا إذا تصرف في أموال الشركة كأنها أمواله الخاصة أو اقترض باسم الشركة لمصلحته. لذلك، يجب على التجار الصغار أن يكونوا حذرين وملتزمين بالقواعد القانونية لتجنب هذه المخاطر.

- لا تتمتع هذه الشركة بائتمان قوي، فهي لا تحظى كثيرا بثقة البنك، لأنها لا تقدم للغير الضمان الكافي نظرا للمسؤولية المحدودة، ولهذا لا تقبل البنوك تقديم ائتمانها إلا في حدود ضيقة، وبشرط تقديم ضمانات خاصة، إلا إذا تم دعمها من قبل الدولة بهدف تشجيعها.

تخضع الشركة ذات الشخص الوحيد لثلاث مجموعات من الأحكام: الأحكام العامة للشركات في القانون المدني، الأحكام الخاصة بالشركات التجارية، والأحكام الخاصة بالشركة ذات المسؤولية المحدودة. هذه الأخيرة هي القاعدة الأساسية، حيث يوضح الأمر رقم

96-27 بعض التفاصيل الخاصة بها. الفرق الوحيد هو أن هذه الشركة تملك شخصًا واحدًا فقط، مما يعني استبعاد بعض القواعد المتعلقة بتعدد الشركاء. أما باقي الأحكام مثل التأسيس والإدارة والانقضاء، فهي مشابهة لتلك التي تخص الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع بعض الاستثناءات.

2- تأسيس الشركة وصفة الشريك فيها: يجوّز الأمر رقم 96-27 للأفراد إنشاء شركة يمتلكون جميع رأسمالها بإرادتهم المنفردة. يمكن تأسيس الشركة من البداية أو بالتحول إلى شركة ذات شخص واحد أثناء النشاط، دون أن تتعرض للحل القانوني.

أ- تأسيس الشركة بالإرادة المنفردة: تخضع الشركة ذات الشخص الوحيد لأحكام الشركات التجارية بشكل عام وأحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بشكل خاص، باستثناء ما يتعلق بتعدد الشركاء. تأسيسها يتم بإرادة منفردة، لذا يركز التركيز على الشريك الوحيد الذي يجب أن يتوافر فيه الأركان الموضوعية كالمحل والسبب والأهلية، مع استبعاد ركن الرضا.

الشريك الوحيد يجب أن يحترم الفصل بين أمواله الشخصية ورأس مال الشركة باعتبارها شخصًا معنويًا مستقلًا. كما يمنع القانون الشخص الطبيعي من أن يكون شريكًا وحيدًا في عدة شركات ذات مسؤولية محدودة، أو التحايل على ذلك عبر تأسيس شركات مشتركة مع شركائه الوحيدين، وذلك يعد خرقًا للقانون.

ب- إنشاء الشركة ذات الشخص الوحيد عن طريق اجتماع الحصص في يد شخص واحد: يمكن أن تنشأ الشركة ذات الشريك الوحيد عندما يجتمع كل رأس المال في يد شخص واحد في شركة ذات مسؤولية محدودة متعددة الشركاء، دون أن يؤدي ذلك إلى حل الشركة بالقوة القانونية. يُمنح الشخص سنة لتسوية الوضع، إما بإيجاد شركاء جدد أو التحول إلى شركة ذات شريك وحيد.

يحظر القانون على الشخص الطبيعي أن يكون شريكًا وحيدًا في أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة، أو أن يكون هناك شركة ذات شريك واحد تكون شريكًا في شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة مكونة من شخص واحد، وذلك سواء عند التأسيس أو بسبب ظروف أثناء النشاط، مثل وفاة شريك في شركة ذات شريكين.

مثال: إذا توفي أحد الشريكين في شركة ذات مسؤولية محدودة مكونة من شريكين، يتجمع رأس المال في يد الشريك الآخر، مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى شركة ذات شريك وحيد.

ج- جزاء مخالفة الحظر الوارد في المادة 590 مكرر 2 ق ت ج: الجزاء المتعلق بالشركات التي تُؤسس بشكل غير قانوني هو الحل القضائي. يمكن لأي شخص معني أن يطلب حل الشركة إذا تم التكوين غير القانوني، سواء عند التأسيس أو أثناء النشاط، في حالة اجتماع الحصص في يد شخص واحد، يسمح القانون بتصحيح الوضع خلال سنة، وبعد انقضائها يمكن طلب الحل القضائي. يمكن للمحكمة منح مهلة إضافية تصل إلى سنة لتسوية الوضع. إذا تم التصحيح قبل النظر في القضية، لا يمكن الحكم بالحل.

3- تنظيم نشاط المؤسسة، والأسباب الخاصة لانقضائها

أ- تنظيم نشاط الشركة: إن انحصار هذه الشركة في شخص واحد يترتب عنه انعدام التنظيم الجماعي المتمثل في جمعيات الشركاء، وبالتالي فإن تنظيمها يتمثل في جهازين إداريين رئيسيين وهما: الإدارة والشريك الوحيد الذي يحل محل جمعيات الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء

* **الإدارة:** عادةً ما يدير الشريك الوحيد شركته بنفسه ليظل المتحكم الكامل، ولكن يمكنه أيضًا تعيين شخص آخر لإدارة الشركة، وهو أمر إلزامي إذا كانت الشركة ذات الشخص الوحيد هي شخص معنوي، حيث يجب أن يكون المدير شخصًا طبيعيًا. المدير له صلاحيات محددة بموجب القانون الأساسي، وإذا لم يتم تحديدها، يمكنه إدارة كافة شؤون الشركة.

أما بالنسبة لعلاقته بالغير، يجب على المدير تجنب أي نشاط يضر بمصلحة الشركة، مثل الحصول على قروض أو كفالات من الشركة أو إجراء عقود تكون له مصلحة مباشرة فيها. هذا المنع يهدف لحماية دائني الشركة. كما يجب على الشريك الوحيد توثيق جميع عقوده مع الشركة في سجل خاص وتجنب خلط أمواله الخاصة مع أموال الشركة، لأن ذلك قد يعرضه للمطالبة بأمواله الشخصية من قبل الدائنين.

* **حلول الشريك الوحيد محل جمعية الشركاء:** يظهر هذا الحلول من خلال سلطات الشريك وحقوقه.

- **سلطاته:** يمارس الشريك الوحيد جميع السلطات المخولة لجمعيات الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء وبالتالي له أن يقرر بإرادته المنفردة جميع ما تختص به الجمعية العامة العادية، والجمعية العامة غير العادية وفق ما تنص عليه المادة 584 ق ت ج.

كما يجب على الشريك الوحيد أن يتخذ قراراته بنفسه وتدوينها في سجل، عوض الجمعية العامة ومكانها، وهذا الشرط والذي هو عام بالنسبة لجميع الشركات يبرز هنا بشكل خاص كشرط لصحة القرار، لأن عدم مراعاته يسمح لكل من يهمه الأمر أن يطلب إلغاء القرارات التي تمت خرقا لذلك، وقد أرسى المشرع هذه القواعد لتقوية وجود الشخص المعنوي الذي لا تتماثل حياته مع حياة مالكه الشريك الوحيد، وذلك بتحديد مسؤولية هذا الأخير.

- **حقوقه:** من أهم الحقوق التي يتمتع بها الشريك الوحيد نذكر:

التنازل عن حصصه للغير: يستطيع الشريك الوحيد التنازل عن حصصه للغير بكل حرية، ولا يطرح هنا مشكل الموافقة، بل يمكنه التنازل عن جميع حصصه مرة واحدة، فيحل المحال إليه محله، مع إثبات إحالة الحصص بموجب عقد رسمي.

الاطلاع على الوثائق: للشريك الوحيد الحق في الاطلاع على وثائق الشركة إذا لم يكن هو المدير. ورغم أن المسؤولية محدودة عادة، فإنها ليست مطلقة؛ فغالبًا ما تطلب الهيئات المالية من الشريك تقديم كفالة شخصية، مما يدمج ذمته المالية الخاصة. إذا توقفت الشركة عن الدفع وخضعت للإفلاس، قد يتعرض الشريك الوحيد، خاصة إذا كان هو المدير، لعقوبات تمس ذمته المالية الخاصة. وبالتالي، فإن المسؤولية المحدودة في هذه الشركات تكون نسبية وليست مطلقة كما في شركات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء.

2- الأسباب الخاصة لانقضاء مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة: تخضع هذه الشركة لجميع الأسباب العامة التي تنقضي بها الشركات باستثناء المواد التي لها علاقة بعدد الشركاء، وبالتالي تنقضي بحلول الأجل المحدد لها في القانون الأساسي، وبانتهاء الغرض الذي أنشئت من أجله، كما تنقضي بجميع الأسباب الخاصة بانقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

1- خسارة رأس مال الشركة: تنقضي في حالة عدم تسوية الوضع المالي للشركة إذا مست الخسارة من رأسمالها، إذ يتعين في هذه الحالة على الشريك الوحيد أن يبادر إلى تصحيح الوضع بزيادة رأس المال أو إصدار قرار بحل الشركة، وإلا جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب حل الشركة من القضاء.

أ- وفاة الشريك الوحيد: تنقضي الشركة بوفاة الشريك الوحيد إذا تضمن القانون الأساسي ذلك، ويترتب على ذلك أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة كقاعدة عامة لا تنقضي بالوفاة إلا إذا تضمن القانون الأساسي ذلك، وبالتالي إذا خلا هذا الأخير من ذلك. فإن هذه الشركة سوف تستمر بقوة القانون مع ورثة الشريك الوحيد، وفي حالة وجود أكثر من وارث فسوف تتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة متعددة الشركاء.

ب- بموجب حكم قضائي: وذلك في حالة وجود شخص طبيعي شريك وحيد لعدة شركات ذات مسؤولية محدودة ولم يلجأ إلى تصحيح الوضع، فإذا انقضت الشركة لأي سبب من الأسباب المذكورة أعلاه، فإنها تدخل في طور التصفية وتحتفظ بشخصيتها المعنوية وذلك لاحتياجات التصفية إلى أن يتم إقفالها عملا بالأحكام العامة والخاصة بالشركات، ويترتب على ذلك انتهاء سلطات المدير ويعين بدله المصفى والذي قد يكون هو ذات الشريك الوحيد أو المدير أو شخص من الغير.

مثال: مؤسسة "إبداع للتكنولوجيا"

مؤسسة "إبداع للتكنولوجيا" هي شركة ذات شخص واحد تأسست في الجزائر بموجب الأمر رقم 96-27. هذه المؤسسة تأسست بواسطة شخص واحد فقط (المؤسس) الذي أراد إنشاء مشروع تكنولوجي مبتكر في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية. تتسم هذه المؤسسة بمسؤولية محدودة للشريك الوحيد وتستفيد من ميزة فصل الأموال الشخصية عن أموال الشركة، مما يحد من المسؤولية الشخصية للشريك.

الأركان العملية لمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة:

1. تأسيس الشركة:

- تم تأسيس "إبداع للتكنولوجيا" من قبل شخص واحد، السيد "أحمد بن يوسف"، الذي قام بتقديم كافة الموارد المالية المطلوبة لتأسيس الشركة.

- رأس المال المطلوب لإنشاء الشركة كان مليون دينار جزائري، وقد تم جمعه بالكامل من قبل الشريك الوحيد.

- في البداية كانت المؤسسة ذات مسؤولية محدودة، ولكن السيد أحمد قرر تحويلها إلى مؤسسة ذات شخص واحد، مما جعلها تتماشى مع أحكام الأمر رقم 96-27.

2. خصائص المؤسسة:

- **المزايا:**

- **الفصل بين أموال الشركة وأموال الشريك:** أحمد يتمتع بحماية مسؤولية محدودة، بحيث لا يتم تحميله شخصيًا ديون الشركة.

- **المرونة:** يمكنه تحويل الشركة إلى مؤسسة ذات شخص واحد دون الحاجة إلى حل الشركة أو إعادة تأسيسها.

- **الحوافز:** توفر المؤسسة فرصًا لتطوير مشاريع تابعة بنسبة 100% للشركة الأم.

- **المساوئ:**

- **صعوبة الفصل بين الأموال:** في بعض الأحيان قد يصعب على الشريك الوحيد أن يحافظ على الفصل بين الأموال الشخصية وأموال الشركة، مما يعرضه لخطر فقدان مسؤولية محدودة.

- **صعوبة الحصول على تمويل:** تواجه المؤسسة صعوبة في الحصول على ائتمان من البنوك، بسبب القيود المفروضة على مسؤولية الشريك الوحيد.

3. تنظيم نشاط الشركة:

- الشريك الوحيد، أحمد، يمتلك كافة السلطات اللازمة لإدارة الشركة.

- تم تعيين شخص آخر لإدارة العمليات اليومية داخل الشركة، وهو "سامي عبد الله"، الذي يقوم بالمهام الإدارية والمالية بناءً على تعليمات أحمد.

- يملك أحمد الحق الكامل في اتخاذ القرارات الكبرى، مثل توسيع نشاط الشركة أو الدخول في شراكات جديدة، بدون الحاجة إلى موافقة شركاء آخرين كما هو الحال في الشركات متعددة الشركاء.

4. أسباب انقضاء الشركة:

- **خسارة رأس المال:**

إذا تراجعت قيمة رأس المال بشكل كبير نتيجة للظروف الاقتصادية أو الخسائر المستمرة في المشروع، فإن أحمد سيضطر إما إلى زيادة رأس المال أو إصدار قرار بحل الشركة.

- **وفاة الشريك الوحيد:**

في حال توفي أحمد، وتنص قوانين المؤسسة الأساسية على أن الشركة تنقضي في هذه الحالة، فإنه سيتم حل الشركة أو استلام الورثة أموالها بناءً على ما نص عليه القانون.

- إذا لم يكن هناك بند خاص في العقد، فقد يستمر الورثة في إدارة الشركة، ولكن ذلك سيكون بناءً على توافقهم مع القوانين والشروط المتعلقة بالشركات ذات الشخص الواحد.

- **حكم قضائي:**

إذا ثبت أن أحمد قام بإنشاء عدة شركات ذات شخص واحد لنفسه، قد يترتب على ذلك حكم قضائي يقضي بحل الشركة إذا لم يتم تصحيح الوضع القانوني.